



الرقم: ٨٣١ / ٢٠٢٠

التاريخ: ١٠ أيلول ١٤٤٢

الموافق: ٨/١٤/٢٠٢٠

القرار المتعلق بمعالجة البيانات لدى

الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني

الصادر بمقتضى أحكام المادة (6/أ/6) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023

في إطار سعي البنك المركزي لتعزيز منظومة حماية البيانات الشخصية وفقاً لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 لدى كافة الجهات الخاضعة لرقابته، وحرصاً منه على تحقيق المواءمة بين ترسيخ المبادئ الأساسية لحماية البيانات الشخصية وضرورة ضمان ديمومة واستمرارية وسلامة عمل الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي بشكل كفؤ وفعال؛ خدمةً للمتعاملين معها على أكمل وجه، وبما يراعي خصوصية وطبيعة أعمال هذه الجهات، وضمن منهج متوافق مع المتطلبات التنظيمية والتشريعية، واستناداً لأحكام البند (6) من الفقرة (أ) من المادة (6) من قانون حماية البيانات الشخصية؛ يقرر البنك المركزي الأردني ما يلي:

المادة (1)

أ) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القرار المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك: -

البنك : البنك المركزي الأردني.

الجهة : أي من الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي وفقاً لأحكام التشريعات النافذة وتشمل البنوك، وشركات التأمين وإعادة التأمين، ومقدمي الخدمات التأمينية والمكتب الموحد،

وشركات الصرافة، وشركات الدفع والتحويل الالكتروني
للاموال، وشركات التمويل، وشركات المعلومات الائتمانية.

مجلس الإدارة : مجلس الإدارة أو المدير الإقليمي إذا كانت الجهة شركة مساهمة عامة أو مساهمة خاصة ، والمدير العام أو هيئة المديرين للجهة إذا كانت شركة ذات مسؤولية محدودة والشركاء المفوضين أو مدير الشركة إذا كانت الجهة شركة تضامن.

(ب) تعتمد التعاريف الواردة في قانون حماية البيانات الشخصية لسنة 2023 حيثما ورد النص عليها ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

نطاق التطبيق

المادة (2)

- (أ) تسري أحكام هذا القرار على كافة الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك العاملة في المملكة.
- (ب) مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القرار، تلتزم كافة الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك بتطبيق أحكام قانون حماية البيانات الشخصية والتشريعات الصادرة بمقتضاه.

حماية البيانات وسرية المعاملات

المادة (3)

- (أ) على كافة الجهات مراعاة الالتزام التام بأحكام السرية المنصوص عليها في التشريعات النازمة لأعمالها، ولا يعتبر تطبيق أي من الأحكام القانونية النازمة لمعالجة البيانات دون موافقة الشخص المعني أو إعلامه المنصوص عليها في المادة (6/أ) من قانون حماية البيانات الشخصية لسنة 2023 أو أي من التشريعات

الصادرة بمقتضاه، سببا أو مبررا للخروج عن احكام السرية المنصوص عليها في التشريعات النازمة لأعمال الجهة.

ب) لأغراض الامتثال لقانون حماية البيانات الشخصية ولأحكام هذا القرار تلتزم الجهة بتحديد نطاق وحدود عمليات المعالجة لبيانات العملاء والمتعاملين معها بدقة، بحيث تشمل فقط العمليات الضرورية لتحقيق الأغراض المشروعة المرتبطة بالخدمات والأعمال المرخص لها من البنك تقديمها.

ج) يُحظر على الجهة نشر أو توزيع بيانات العملاء أو المتعاملين معها أو الإفصاح عنها أو إتاحتها للغير إلا في الحالات الجائزة قانونا أو بموافقة مسبقة من الشخص المعني، مع الالتزام بمعايير الأمان والخصوصية.

د) تلتزم شركات المعلومات الائتمانية بالأحكام القانونية النازمة لعملها والمحددة في قانون المعلومات الائتمانية النافذ والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

أغراض المعالجة دون الموافقة المسبقة للشخص المعني

المادة (4)

أ- لأي من الجهات اجراء المعالجة للبيانات دون الحصول على موافقة الشخص المعني المسبقة أو اعلامه إذا كانت تلك المعالجة لازمة لأغراض قيامها بأعمالها وكانت لتحقيق أي مما يلي:

1. إذا كانت مطلوبة أو مصرحا بها بموجب التشريعات أو تنفيذها أو بقرار من جهة قضائية مختصة.

2. الامتثال للمتطلبات القانونية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذ والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه بما في ذلك أغراض التحقق من قوائم الحظر والجزاءات الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي والطلبات والتعليمات الواردة من السلطات التنظيمية المختصة المخولة قانونا بذلك وسلطات إنفاذ القانون.

3. إذا كانت المعالجة لازمة للإمتثال للمتطلبات الرقابية الصادرة عن الجهات المختصة المخولة قانوناً بذلك بما في ذلك المتطلبات الصادرة عن تلك الجهات لحماية استقرار النظام المالي أو المصلحة العامة.

4. إذا كانت المعالجة ضرورية لاتخاذ الجهة الإجراءات اللازمة لمكافحة الاحتيال المالي لديها أو تنفيذاً للإجراءات الصادرة عن الجهات المختصة المخولة قانوناً بذلك .

5. إذا كانت المعالجة ضرورية لتحقيق الجهة من سلامة وصحة وأمن العمليات التي تقوم بها.

6. لأغراض قيام الجهة بعمليات إخفاء الهوية أو ترميزها.

7. لغايات قيام الجهة بالإجراءات اللازمة لأغراض الأمن السيبراني وعملياته وخدماته؛ بما في ذلك عمليات الفحص المتعلقة بالهجمات السيبرانية وتحليل حركة البيانات عبر الشبكات لاكتشاف التهديدات والأنشطة المشبوهة.

8. التحقق من البيانات الشخصية المقدمة من العميل بشأن هوية أفراد ليس لديهم علاقة مباشرة مع الجهة كالمستفيد من علاقة العمل أو العملية، الكفيل، الوكيل أو الوصي أو الممثل القانوني، المساهمين والشركاء والمدراء والممثلين والمفوضين والموظف لدى العملاء من الأشخاص الاعتبارية، أفراد العائلة ، الخلف العام / الخاص، وأصحاب الحقوق، جهات الاتصال المرجعية وتفاصيل الأشخاص الممكن التواصل معهم في حالات الطوارئ.

9. إذا كانت المعالجة ضرورية ومتعلقة بتنفيذ الأعمال والخدمات والمنتجات المقدمة من الجهة للشخص المعني أو عمليات مقاربة أو مشابهة لها أو لتنفيذ عقد بين الجهة والشخص المعني.

10. إذا كانت المعالجة لازمة لأغراض ترتيبات إعادة التأمين .

11. لتحقيق مصلحة ضرورية للشخص المعني أو حماية لمصالحه الحيوية وكان الاتصال به متعذراً أو كان من الصعب تحقيق ذلك على أن توفر الجهة ما يثبت توافر تلك المصلحة وتعذر الاتصال بالشخص المعني أو صعوبة.

12. لتحقيق مصلحة مشروعة للجهة ؛ على ان تقوم الجهة بالموازنة بين مصلحة الشخص المعني والمصلحة المشروعة لها وبحيث لا تؤثر المصلحة المشروعة للجهة على حقوق الشخص المعني أو مصالحه ، بحيث تلتزم الجهة وقبل البدء بالمعالجة على أساس المصلحة المشروعة بإجراء وتوثيق تقييم المشروعية وعلى أن يتضمن التقييم على وجه الخصوص ما يلي :

أ- تحديد الغرض من المعالجة .

ب- تقييم الغرض من خلال التأكد من مشروعيتها وعدم مخالفته لأي من التشريعات النافذة في المملكة .

ج- التحقق من أن هذه المعالجة ضرورية لتحقيق الغرض للجهة.

د- إجراء تقييم ما إذا كانت المعالجة ستلحق أي ضرر على حقوق ومصالح الشخص المعني .

هـ- منح الشخص المعني الحق في الاعتراض على المعالجة في حال ثبوت عدم التزام الجهة بأي من البنود المبينة أعلاه .

ب- يسمح للجهات الوسيطة في تنفيذ العمليات المالية والمصرفية والصيرفية بما في ذلك البنوك المراسلة وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة أو المعتمدة بالحصول على البيانات من الأطراف المشاركة دون الحصول على موافقة الشخص المعني أو اعلامه ومعالجتها بالقدر اللازم لتنفيذ تلك العمليات ولتنفيذ المتطلبات التشريعية والرقابية.

مصادر الحصول على البيانات دون موافقة الشخص المعني

المادة (5)

إمتثالا لمتطلبات بذل العناية الواجبة المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بمقتضاه يسمح للجهة ولأغراض القيام بإجراء المعالجة للبيانات وفقا لأحكام هذا القرار ؛ الحصول على البيانات دون موافقة الشخص المعني أو اعلامه من أي من المصادر المحايدة والموثوقة والرسمية التي تتمكن الجهات الخاضعة لهذا القرار من خلالها من بذل العناية الواجبة اتجاه الشخص المعني سواء اكان من المتعاملين معها او عملائها أو المستفيد الحقيقي او أي من الأشخاص الآخرين الذين يلزم قانوناً التحقق من هوياتهم وبياناتهم وفقا لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بمقتضاه وذلك من أي من الجهات التالية:

- 1) دائرة الأحوال المدنية والجوازات.
- 2) دائرة مراقبة الشركات.
- 3) مديرية الامن العام، بما فيها مديرية الإقامة والحدود ووحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية وإدارة البحث الجنائي.

- (4) وزارة العمل.
- (5) وزارة الصناعة والتجارة.
- (6) وزارة التنمية الاجتماعية ومسجل الجمعيات والمؤسسة التعاونية الأردنية.
- (7) امانة عمان الكبرى او أي من البلديات الأخرى.
- (8) وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة .
- (9) وزارة الاستثمار.
- (10) مجموعة المناطق الحرة والمناطق التنموية.
- (11) سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- (12) الجهات المرخصة او المخولة قانونا بالإفصاح عن البيانات بما في ذلك قوائم الحظر والجزاءات الصادرة عن الجهات الدولية والجهات المختصة والجهات التنظيمية المختصة والمخولة قانونا بذلك .
- (13) مزودي الخدمات العامة (Utilites) .
- (14) الجهات المختصة المصدرة للوثائق الرسمية المثبتة للبيانات والمعلومات التي حصلت عليها الجهة من العميل والمتعاملين معها وذلك لغايات التحقق من صحة هذه الوثائق .
- (15) أي جهات أخرى يوافق عليها البنك.

نقل البيانات وتبادلها داخل وخارج المملكة

المادة (6)

لا يجوز للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك نقل البيانات أو تبادلها داخل المملكة أو خارجها إلا في الحالات المسموح بها بمقتضى أحكام التشريعات النازمة لأعمالها وأحكام هذا القرار. كما تلتزم الجهات بالحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي إذا اقتضت التشريعات النازمة لها ذلك.

المادة (7)

يُسمح للجهات لأغراض قيامها بأعمالها نقل البيانات خارج حدود المملكة في حال كانت الجهة التي يراد نقل البيانات إليها موجودة في احدى الدول المذكورة ضمن القوائم المعتمدة الصادرة عن

مجلس حماية البيانات الشخصية والخاصة بالدول التي يتوافر لديها مستوى الحماية الكافي للبيانات ووفقاً للشروط التالية:

(أ) تحديد الأساس القانوني للنقل، مثل:

- الحصول على موافقة مسبقة من الشخص المعني .
- الحاجة إلى تنفيذ عقد مع العميل او الشخص المعني.
- الامتثال لالتزامات قانونية تفرضها التشريعات.

(ب) بيان المبرر للنقل خارج المملكة والذي تتطلبه طبيعة عمل الجهة، مثل:

- وجود امتداد إقليمي خارج حدود المملكة.
- الحاجة إلى نقل البيانات بسبب طبيعة العملية او الخدمة.
- لتحقيق مصلحة مشروعة للجهة ؛ شريطة الالتزام بكافة المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة (12) من المادة (4) من هذا القرار.

(ج) وضع الإجراءات اللازمة لتحديد مكان حفظ البيانات وجمعها ومعالجتها، بما في ذلك الأنظمة والتطبيقات وخرائط تدفق البيانات.

(د) التقيد بكافة التشريعات ذات العلاقة وبالتعليمات والتعاميم الصادرة عن البنك ذات الصلة.

المادة (8)

مع مراعاة التحقق من الشروط المنصوص عليها في المادة (7) من هذا القرار على الجهة قبل نقل البيانات أو تبادلها مع أي جهة أخرى تقع في احدى الدول غير المذكورة ضمن القوائم المعتمدة الصادرة عن مجلس حماية البيانات الشخصية - والخاصة بالدول التي يتوافر لديها مستوى الحماية الكافي للبيانات- التحقق من أن مستوى الحماية المطبق لدى تلك الجهة لا يقل عن مستوى الحماية الذي تكفله التشريعات النافذة في المملكة، ومراعاة القيام بما يلي:

(أ) إجراء تقييم لمستوى الحماية الذي توفره الجهة الخارجية لضمان التحقق من ان مستوى الحماية المطبق لدى تلك الجهة لا يقل عن مستوى الحماية الذي تكفله

التشريعات النافذة في المملكة، وبحيث يشمل التقييم الآثار والمخاطر المحتملة ومخاطر السمعة ويأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:

- (1) طبيعة البيانات ونوعها وقيمتها وحجمها ودرجة حساسيتها والغرض من المعالجة ونطاقها والفترة الزمنية للمعالجة وفيما إذا كان النقل سيتم لمرة واحدة أو لفترة محدودة أو بشكل متكرر ومنتظم ودائم.
- (2) منشئ البيانات والمراحل التي يتم بها نقل البيانات.
- (3) الإجراءات الإدارية والتدابير التقنية والضوابط المادية المعتمدة في سياسة أمن المعلومات كالتشفير والضوابط الأمنية والمعايير الدولية.
- (4) التحقق من امن وسلامة البيانات من أي وصول غير مشروع أو مصرح به.

(ب) عرض نتائج التقييم على مجلس الإدارة لتحديد المستوى المقبول من المخاطر وإقرارها.

(ج) استكمال التقييم من النواحي القانونية لضمان تحديد آليات تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بخصوص التقييم ، وللتحقق من أن يكون في دولة الجهة الخارجية تشريعات تحمي أصحاب البيانات وتضمن قدرة الأطراف المتعاقدة على الالتزام بموجب العقود، ويؤخذ بعين الاعتبار عند التقييم فيما إذا كانت دولة الجهة الخارجية طرفاً في اتفاقيات دولية لحماية البيانات الشخصية أو تتبنى معايير ومبادئ دولية لحمايتها وفيما إذا كانت هذه الدولة تعتمد القواعد السلوكية أو الممارسات العامة أو المعايير الخاصة لحماية البيانات الشخصية.

(د) عرض جميع النتائج أعلاه على مجلس الإدارة لأخذ موافقته على التعاقد مع الجهة الخارجية ووفقاً للشروط والأحكام التي يقررها لهذه الغاية.

(هـ) اعداد خطة لإنهاء التعاقد ونقل البيانات في حال حدوث أي تعديل في التشريعات في الدولة المتلقية بما يقل أو يتعارض مع مستوى الحماية الذي تكفله التشريعات النافذة في المملكة أو في الحالات اللازمة لذلك ، وعدم تضمين العقود أية أحكام تحد من قدرة الجهة على الانهاء الفوري للتعاقد .

المادة (9)

على الرغم مما ورد في المادة (7) من هذا القرار؛ إذا اقتضت العمليات المصرفية أو تحويل الأموال إلى الخارج نقل البيانات لجهة في دولة لا توفر مستوى الحماية للبيانات الشخصية المنصوص عليها في قانون حماية البيانات الشخصية أو مستوى السرية المنصوص عليها في التشريعات النازمة لعمل الجهات الخاضعة فيتوجب على الجهة اتخاذ كافة الضمانات المناسبة لحماية حقوق أصحاب البيانات ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- أ- تحديد وتوثيق البيانات التي يتم نقلها الى خارج المملكة لأغراض العمليات المصرفية وتحويل الأموال إلى خارج المملكة وعلى ان تكون البيانات على قدر الحاجة فقط.
- ب- على الجهة قبل البدء بعملية نقل البيانات التحقق من مستوى الحماية الذي يوفره متلقي البيانات منها لضمان حماية البيانات وأمنها.

تخزين البيانات

المادة (10)

- أ- مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة (7) تلتزم الجهات الخاضعة لأحكام هذا القرار بتضمين الاتفاقيات المتعلقة بتخزين البيانات لدى أي جهة داخل او خارج المملكة نصا يحظر على مزود الخدمة أو أي من المتعاقدين معه وأي طرف ثالث أو أي سلطة أو جهة رسمية في دولته؛ إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات المخزنة لديه وبخلاف ذلك تلتزم الجهة بالحصول على موافقة الشخص المعني على تخزين بياناته .
- ب- لا تسري أحكام الحظر الوارد في الفقرة (أ) أعلاه على الجهات المسؤولة عن رقابة الفرع الأجنبي العامل في المملكة في بلد مقره الام .
- ج- تلتزم الجهة بتضمين الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالتخزين بنص صريح على عدم نقل ملكية البيانات أو حق التصرف بها لمزود خدمة التخزين أو أي من المتعاقدين معه وأي طرف ثالث أو أي سلطة أو جهة رسمية في دولته إضافة للنص صراحة على أحقية البنك المركزي الأردني بالحصول على البيانات عند الطلب.

د- تلتزم الجهات بتحديد مدة تخزين البيانات في الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالتخزين وبما لا يتجاوز المدد المنصوص عليها في التشريعات النافذة في المملكة .

أمن البيانات

المادة (11)

إضافة للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأمن وحماية البيانات بما في ذلك التشريعات الصادرة استناداً لقانون حماية البيانات الشخصية لتنظيم التدابير الأمنية والتقنية والتنظيمية ، على كافة الجهات الخاضعة لأحكام هذا القرار تطبيق الإجراءات والتدابير التقنية والتنظيمية اللازمة لحماية البيانات بما في ذلك الحماية من المعالجة غير المصرح بها أو غير القانونية أو فقدان العرضي أو التدمير أو التلف ويتعين أن تضمن تلك التدابير والإجراءات مستوى من الأمن يناسب المخاطر التي تمثلها المعالجة وطبيعة البيانات الواجب حمايتها.

مسؤوليات مجلس الإدارة

المادة (12)

يعتبر مجلس إدارة الجهة أو اللجان المنبثقة عنه مسؤولين عن التزام الجهة بتطبيق احكام قانون حماية البيانات الشخصية والتشريعات الصادرة بمقتضاه بما في ذلك هذا القرار ، ويتولى لهذا الغرض القيام بالمهام التالية:

- (أ) اعتماد سياسات واضحة لحماية البيانات، ضمن إطار عمل واضح وفعال يشمل المبادئ الأساسية لحماية البيانات الشخصية، بما يضمن تعزيز الثقة بين الجهة والمتعاملين معها.
- (ب) التثبت من شمولية السياسات المعتمدة لدور كل من دائرة التدقيق الداخلي والمخاطر والامتثال الخاصة بالجهة بما يتعلق بحماية البيانات الشخصية.
- (ج) تشكيل اللجان أو وضع الأطر التنظيمية التي تكفل قيام الجهات الإدارية المعنية بتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات اللازمة لممارسة دوره بالرقابة الفعالة على

- الامتثال لتشريعات حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك إحصائيات خروقات البيانات.
- (د) تعيين مراقب حماية البيانات لمراقبة مدى الامتثال لمبادئ حماية البيانات وتنفيذ المهام المناطة به بموجب قانون حماية البيانات الشخصية .
- (هـ) متابعة نتائج التقييمات الدورية للمخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات، وتحديث السياسات بناءً على هذه النتائج.
- (و) اعتماد خطط تدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين لتعزيز مفهوم حماية البيانات والامتثال لقانون حماية البيانات الشخصية، ومراقبة التقدم في تنفيذ الخطة بشكل سنوي على الأقل.
- (ز) إجراء مراجعات دورية للامتثال .
- (ح) التعاون مع الجهات الرقابية المختصة والتحقق من تقديم المعلومات المطلوبة في حال حدوث أي خروقات للبيانات.

سياسة الخصوصية

المادة (13)

تلتزم الجهة بإعداد سياسة الخصوصية للبيانات التي تعالجها ، بلغة واضحة وسهلة الفهم ومناسبة لإدراك جميع أصحاب البيانات وبحيث تشمل السياسة كحد أدنى ما يلي:

(أ) تحديد البيانات التي سيتم جمعها وتقسيمها إلى فئات محددة وفقاً لنوعها كبيانات الهوية والحالة العائلية وبيانات الاتصال والبيانات المصرفية والمالية والبيانات التقنية والبيانات البيومترية والصحية.

(ب) بيان طرق جمع البيانات وتقسيمها إلى الفئات التالية:

1- البيانات التي يتم جمعها من الشخص المعني مباشرة والوسائل المستخدمة لهذه الغاية (على سبيل المثال: عن طريق تعبئة النماذج الخطية أو الالكترونية، التواصل المباشر، البريد الالكتروني، الخدمات والتطبيقات الرقمية).

2- البيانات التي يتم جمعها بطريقة غير مباشرة والوسائل المستخدمة لجمعها (على سبيل المثال: من خلال تفاعل الشخص المعني مع الموقع الالكتروني والقنوات الرقمية ، تقنيات ملفات تعريف الارتباط، الجمع التلقائي للمعلومات والبيانات التقنية حول الأجهزة

وإجراءات التصفح، تحليلات الموقع الإلكتروني والقنوات الرقمية أو الربط البيئي مع جهة أخرى).

3- البيانات التي يتم جمعها عن الشخص المعني من أطراف أخرى: كالبيانات التي يقدمها أطراف أخرى (على سبيل المثال: صاحب العمل أو أحد أفراد العائلة أو الممثل القانوني أو المستفيد من المعاملة أو العقد، ممثلي الأشخاص الاعتبارية، المستفيد الحقيقي، مالك العقار).

4- المصادر المتاحة للعموم.

(ج) اعداد مصفوفة تبين كيفية استخدام البيانات بحيث تشمل ما يلي:

- 1) نوع البيانات (على سبيل المثال: هوية، ملف شخصي، بيانات مالية، بيانات تقنية أو فنية، بيانات استخدام، بيانات اتصال).
- 2) الغرض من جمع كل من البيانات أعلاه ومعالجتها بصورة واضحة ومحددة على ان يكون ذو علاقة مباشرة بعمل الجهة.
- 3) الأساس القانوني الذي يتم الاعتماد عليه في الجمع والمعالجة (وبالإمكان ان تستند الى اساس او اكثر) وعلى ان يكون أيا مما يلي:
 - ❖ موافقة الشخص المعني.
 - ❖ الامتثال لمطلب قانوني (بما فيها الحالات المنصوص عليها في المادة (4) من هذا القرار).
 - ❖ تنفيذ عقد مع الشخص المعني.
 - ❖ الأغراض الأمنية للجهة (مثل: التصوير التلفزيوني او الرقابة بالفيديو).
 - ❖ متطلبات قضائية او سلطات تنظيمية.
 - ❖ المحافظة على مصلحة حيوية للشخص المعني.
 - ❖ المصلحة المشروعة للجهة ؛ على ان تقوم الجهة بالموازنة بين مصلحة الشخص المعني والمصلحة المشروعة لها وبحيث لا تؤثر المصلحة المشروعة للجهة على حقوق الشخص المعني أو مصالحه ، وأن تبين الجهة حيثيات تلك المصلحة (على سبيل المثال: تطوير المنتجات او الخدمات، الإبقاء على القيود محدثة، استرداد الديون، رفع المستوى الأمني والتقني، تمكين العميل من إتمام المعاملات).
- 4) بيان فيما إذا كان سيتم الإفصاح عن البيانات أو أي جزء منها لجهة أخرى وتحديد هذه الجهات وصفاتها والغرض والاساس القانوني للإفصاح وما إذا كان الإفصاح لمرة واحدة أو بشكل منتظم.

- (د) الأحكام المتعلقة بالتسويق.
- (هـ) إيضاح وسائل تخزين البيانات وتحديد الدول التي تخزن فيها البيانات ومدد الاحتفاظ بالبيانات وطرق إتلافها بعد انتهاء الغرض منها.
- (و) وصف عام للوسائل والتدابير التقنية والتنظيمية المتخذة لحماية البيانات وبما يتوافق مع التشريعات الصادرة بمقتضى أحكام قانون حماية البيانات الشخصية والتشريعات ذات العلاقة النافذة في المملكة.
- (ز) بيان حقوق الشخص المعني والوسائل المتاحة للاستجابة لطلباته أو استفساراته، وعلى أن يتم الإفصاح بشكل واضح عن عدم إمكانية الاستجابة لأي طلبات تتعارض مع أحكام التشريعات النافذة أو المتطلبات الرقابية والتنظيمية التي تخضع لها الجهة، أو التي قد تؤدي إلى إخفاء أو تعديل أو تغيير مقصود للمعلومات اللازمة لتحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي أو صحة تقريره الائتماني، أو تؤثر على متطلبات العناية الواجبة أو التي تتعارض مع أمن وسلامة العمليات التي تقوم بها الجهة أو تعرضها للخطر.
- (ح) آليات تقديم الشكاوى والاعتراضات والقنوات المخصصة لذلك والإطار الزمني المتوقع للتعامل مع الطلبات والاستجابة لها وتحديد القسم المختص باستقبالها ومعالجتها وبيانات التواصل بالمعنيين لمتابعتها بما يتوافق مع قانون حماية البيانات الشخصية والتشريعات الصادرة بمقتضاه.
- (ط) البيانات المتعلقة بمراقب حماية البيانات لدى الجهة بحيث تشمل اسمه وبيانات الاتصال الخاصة به.

المادة (14):

على الجهة نشر سياسة الخصوصية وإتاحتها على الموقع الإلكتروني الخاص بها ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري، ويتوجب على الجهة إخطار عملائها في حال إجراء تعديل جوهري على هذه السياسة وفقاً لبيانات التواصل معهم.

الاستغلال التجاري والتسويق

المادة (15)

(أ) يحظر على الجهة استخدام البيانات الخاصة بعملائها والمتعاملين معها لأغراض الاستغلال التجاري أو بيع البيانات للغير.

(ب) للجهة أن تقوم بمعالجة بيانات عملائها لتسويق خدماتها ومنتجاتها مباشرة لهم، وذلك في حدود الأعمال والخدمات والمنتجات المقدمة للشخص المعني بموجب العقد المبرم مع الجهة ؛ أو الخدمات والمنتجات المقاربة أو المشابهة لها بما في ذلك الخدمات والمنتجات المقدمة من الشركات المملوكة بالكامل لها ، شريطة ما يلي:

- (1) قيام الجهة بإبلاغ الشخص المعني بلغة واضحة وبسيطة وغير مضللة بحقه في إلغاء اشتراكه بقنوات التسويق المباشر خلال أول عملية تواصل، مع توضيح كيفية إلغاء الاشتراك.
- (2) قيام الجهة بالسماح للأشخاص المعنيين بإلغاء اشتراكهم في جميع القنوات التسويقية دون أي تبعات مالية أو تعاقدية، ويجب أن يكون الإلغاء ممكناً بسهولة ويسر.
- (3) تأكيد استلام طلب الإلغاء للشخص المعني وإبلاغه بأن بياناته لن تُستخدم بعد ذلك لأغراض التسويق المباشر
- (4) تحديد فترة الاحتفاظ بالبيانات المستخدمة لأغراض التسويق كسنة لحد أقصى، وحذف البيانات بعد انتهاء الغرض ما لم يكن هنالك مسوغ تشريعي أو قانوني للاحتفاظ بها .

سجلات أنشطة المعالجة

المادة (16)

(أ) على الجهة ان تحتفظ بسجل لأنشطة معالجة البيانات طيلة فترة استمرار تلك المعالجة، والاحتفاظ بالسجل لأي مدد تتطلبها التشريعات النافذة، وبحيث لا تقل عن خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء المعالجة.

ب) يجب ان يتضمن سجل أنشطة معالجة البيانات بحد أدنى، كافة البيانات التي تعالجها الجهة وفقا لسياسة الخصوصية المعتمدة من الجهة، بشكل تفصيلي، وبيان اسم ووصف الوحدة التي لديها صلاحيات الوصول الى تلك البيانات بما في ذلك التي تتولى نشاط المعالجة والوسائل التنظيمية والإدارية والتقنية والتدابير والإجراءات التي تضمن المحافظة على البيانات.

ج) يعتبر سجل أنشطة معالجة البيانات أداة للتحقق من امتثال الجهة لقانون حماية البيانات الشخصية والتشريعات الصادرة بمقتضاه.

المادة (17)

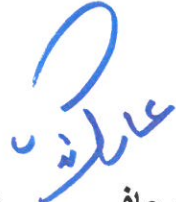
تلتزم الجهة بتضمين عمليات الإفصاح عن البيانات في سجلات عملياتها وتوثيق تواريخها وطرقها والغرض منها والأساس القانوني لها .

المادة (18)

تطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 والإجراءات والعقوبات المنصوص عليها في التشريعات النازمة لأعمال الجهات الخاضعة لأحكام هذا القرار حسب مقتضى الحال على أي جهة تخالف أحكام هذا القرار.

المادة (19)

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ إقراره ؛ وتلتزم الجهات الخاضعة لأحكامه بتوفير أوضاعها وفقا لأحكامه خلال مدة مئة وعشرون يوما من تاريخ إقراره .


المحافظ

د. عادل الشركس